

الخلاصة

المكانة التي تحتلها مسألة الحقوق والحريات، والمديات التي وصلتها اليوم، تصير منها موضوعا ذا قيمة كبرى، يجب الوقف عنده، وتحليل الواقع في ضوءه، وخصوصا بعد أن أصبح معيارا لتقييم النُظم، وتقدير السلوك، وصارت له سطوة على الحكومات ومصادر القرار في العالم، ولم يعد تجاهله أمر ممكنا، ولو حصل فإنه لن يكون مقبولا، ولا مبررا بحال من الأحوال.

من هذه الرؤية، ومن منطلق الحرص على تحليل العلاقة بين حقوق الإنسان، كقيم سلوكية، ومقررات قانونية، ومعاهدات دولية، وبين الفقه الإسلامي بوصفه قانونا أسمى عند المسلمين، يأتي هذا البحث، مركزا على دراسة موارد التصادم، أو ما يُظن أنها كذلك، ابتداء من مفهومي الحق والحرية، مرورا بمبادئها واسسها الفكرية والفلسفية، وانتهاء ببعض تطبيقاتها.

وقد أتضح من خلال ذلك كله، أن الفقه الإسلامي لا يفتقر إلى مفهوم الحقوق والحريات مضمونا، وإن افتقد المصطلحين بهذا اللفظ، إذ أن المقصود بالحق والحرية في لغة الفقهاء معنى آخر، يختلف عن المقصود بهما في لغة المعاهدات والمواثيق الدولية، ولكن ذلك لا يعني غياب معناهما الحقوقي في الإسلام، لأن فقدان المصطلح لا يعني بالضرورة فقدان المضمون، بدليل تأخير غالب المصطلحات عن مفاهيمها، وتوقفها على حصول النضج، وتحقق التكامل.

كما اتضح أن الدين الإسلامي يملك من أسس الحقوق، وجذور الحريات ما يمكنه من تبنيها، وإطلاق مشروعها، وقد تنوعت هذه الأسس بين الأسس الشرعية وبين الأسس العقلية، لتحقق معا تكاملا على مستوى المستند، وعلى مستوى التنظير والتشريع، وعلى مستوى وجود الضمانات،

وآليات التنفيذ والتطبيق، مما يمنح الفقيه فسحة الفتوى بخصوص موارد حقوق الإنسان، ويمنح المكلف تجاه حقوقه مزيداً من التمسك والإصرار والمطالبة.

وفي هذا السياق يلاحظ أن الفقه الإسلامي الذي يؤمن بحقوق الإنسان، ويؤسس لها فكرياً وفلسفياً، قد لا يؤمن ببعض الأسس التي تتبناها المذاهب الفكرية المعاصرة لمخالفاتها الموازين الشرعية، أو تناقضها مع مبادئ الدين وأصول العقيدة، لإيمانه بأن حقوق الإنسان منحة إلهية، لا يصح أن تتبع من أسس خاطئة أو فاسدة من وجهة نظر الدين.

وأما التطبيقات فقد تكفلت باستعراض ستة عشر نوعاً من الحقوق والحريات التي أدعي التصادم بشأنها بين الفقه الإسلامي وبين لوائح حقوق الإنسان، وعلى الرغم من كون دراسة كل منها تختلف عن الأخرى بحسب نوع الحق والحرية، إلا أن النتائج بخصوصها انحصرت بين نفي التصادم أصلاً، أو انحصار أمرها ببعض المصاديق النادرة، التي لا تشكل خطراً على حقوق الإنسان، وإذا ما كان هنالك تصادم حقيقي فهو في موارد خاصة، تبين عند البحث أنها ليست من حقوق الإنسان أصلاً، وأن المعاهدات الدولية ليست ناظرة لها، ولا معنية بها.

الكلمات المفتاحية: الحقوق، الحريات، الإشكاليات، الفقه الإسلامي، الشريعة الإسلامية.